Credit

المساواة في حقوق الجنسية من أجل التنمية المستدامة

دليل حول الروابط بين إنهاء التمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية والنهوض بأهداف التنمية المستدامة

الحملة العالمية للمساواة في حقوق الجنسية

Institute on Statelessness and Inclusion

#sayaJUGAanakMalaysia campaign © Family Frontiers

المحتويات

مقدمة 1

الأهداف الـ 17 للتنمية المستدامة. 3

تأثير قوانين الجنسية التمييزية بين الجنسين 11

تحقيق أهداف التنمية المستدامة 12

المساواة بين الجنسين هي السبيل الوحيد للمضي قدمًا 16

الحملة العالمية للمساواة في حقوق الجنسية

Institute on Statelessness and Inclusion

نسخة 2024

”المساواة بين الجنسين أكثر من مجرد هدف في حد ذاته. إنها شرط مسبق لمواجهة التحدي المتمثل في الحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة وبناء الحكم الرشيد.“

-كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة

مقدمة

أكثر من **40** دولة لديها قوانين جنسية تمييزية بين الجنسين

على الصعيد العالمي، هناك أكثر من أربعين دولة لديها قوانين جنسية تمييزية بين الجنسين (إحصاءات 2024). ومن بين هذه البلدان، جميع هذه البلدان لديها قوانين جنسية تحرم المرأة من الحق في منح جنسيتها لزوجها غير المواطن على قدم المساواة مع الرجل، في حين أن بعضها يحرم المرأة أيضاً من حقها في اكتساب جنسيتها وتغييرها والاحتفاظ بها على قدم المساواة مع الرجل. وفي أربع وعشرين دولة، تحرم المرأة من الحق في منح جنسيتها لأولادها على قدم المساواة مع الرجل.

تحرم قوانين الجنسية المرأة من الحق في منح جنسيتها لأبنائها وزوجها على قدم المساواة مع الرجل.

تميّز قوانين الجنسية ضد المرأة من حيث حقها في منح الجنسية لزوجها على قدم المساواة مع الرجل، وقد تتضمن أحكاماً تمييزية أخرى على أساس الجنس.

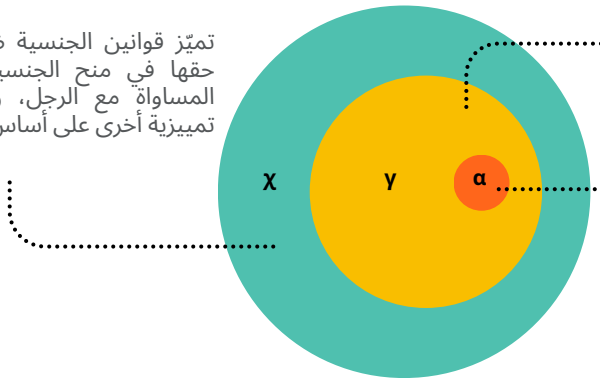

تحرم قوانين الجنسية المرأة من الحق في منح جنسيتها لأبنائها وزوجها على قدم المساواة مع الرجل، كما تحرم الرجل من الحق في منح جنسيته لأبنائه المولودين خارج إطار الزواج.

χ: بنغلاديش، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، جزر القمر، الكونغو، مصر، غواتيمالا، غينيا، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، موناكو، المغرب، نيجيريا، باكستان، الفلبين، ، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، تايلاند، تنزانيا، اليمن.

γ: جزر البهاما، البحرين، بربادوس، بروناي، بوروندي، إسواتيني، إيران، العراق، الأردن، كيريباتي، الكويت، لبنان، ليبيا، ماليزيا، موريتانيا، نيبال، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الصومال، السودان، سوريا، توغو، الإمارات العربية المتحدة.

α: ماليزيا، بربادوس

أثبتت الأبحاث الصلة القوية بين المساواة بين الجنسين والازدهار والأمن. فحيثما تستمر قوانين الجنسية التمييزية بين الجنسين، تتكرس القوالب النمطية السلبية التي لا تنظر إلى المرأة كمواطنة مستقلة ومتساوية مع الرجل، وتتعثر التنمية الشخصية والوطنية، وتنتهك حقوق الإنسان على نطاق واسع. ويواجه الأشخاص المتأثرون عقبات في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والتوظيف الرسمي. كما يواجهون أيضاً تحديات في الوصول إلى العدالة والحماية والتمتع بحرية التنقل دون وثائق سليمة. ويمكن أن تقع النساء المتأثرات في فخ الزواج التعسفي؛ في حين يمكن أن يعاني الأطفال المتأثرون من مشاكل الصحة النفسية مثل القلق والاكتئاب والأرق.

أهداف التنمية المستدامة هي تعبير عن التزام عالمي من قبل الدول بدعم المساواة والكرامة لجميع البشر. وتعترف الأهداف بالصلة القوية بين التنمية والتمكين لحقوق المرأة. ولن يتسنى تحقيق التماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي دون القضاء على التمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية وجميع أشكال التمييز والإقصاء القائم على أساس الجنس

أهداف التنمية المستدامة ال 17

Credit

الخصائص الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة

واسعة النطاق

هناك 17 هدفًا من أهداف التنمية المستدامة، تتناول مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك الفقر والصحة والتعليم وعدم المساواة بين الجنسين والعدالة والقضايا البيئية. ولكل هدف من أهداف التنمية المستدامة مجموعة محددة من "الغايات" المرتبطة بهذا الهدف، والتي وُضعت لتوضيح الإجراءات اللازمة ورصد التقدم المحرز.

متصلة ببعضها البعض

تعترف أهداف التنمية المستدامة بالترابط بين تحديات وفرص التنمية المختلفة.

شاملة

توضح أهداف التنمية المستدامة أن التنمية ليست شأناً خاصاً بالبلدان النامية فحسب، بل هي أهداف عالمية يجب أن تحققها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

حقوق الإنسان

إن أهداف التنمية المستدامة متجذرة في معايير حقوق الإنسان وتؤكد على أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة ما لم يتم احترام حقوق الإنسان للجميع وإعمالها.

لا أحد يُترك في الخلف

يتمثل أحد المحاور الأساسية لخطة التنمية لعام 2030 في أنه يجب ألا يتخلف أحد عن الركب، ويجب الوصول إلى الفئات الأشد حاجة أولاً. وهذا يعني إيلاء اهتمام خاص للفئات الأشد احتياجاً ومعالجة الأنظمة والهياكل التي تولد الإقصاء والتهميش والإفقار.

تأثير قوانين الجنسية التمييزية بين الجنسين

Nationality campaign for Lebanese children © AFP

إدامة الأفكار النمطية السلبية

- قوانين الجنسية التمييزية بين الجنسين هي إلى حد كبير من مخلفات الاستعمار. فعند الاستقلال، وضعت العديد من البلدان قوانين الجنسية على غرار قوانين حكامها الاستعماريين السابقين.

- تأسست قوانين الجنسية التي تميز ضد المرأة ولا تزال قائمة حتى اليوم بسبب القوالب النمطية للنوع الاجتماعي.

- تُمنع المرأة من نقل جنسيتها على قدم المساواة مع الرجل بسبب المعتقدات الأبوية التي تقول بأن الأولاد "ينتمون" إلى والدهم والزوجة "تنتمي" إلى زوجها.

- هذه المعتقدات التمييزية لا تنظر إلى المرأة كمواطنة متساوية ومستقلة، وتربط مواطنة المرأة بحالتها الزوجية ومواطنة زوجها.

دراسة حالة: العراق

إن العراق ملتزم بتبني أهداف التنمية المستدامة، وعلى وجه الخصوص، بتعزيز مساواة المرأة وتمكينها.

في العراق، لا تستطيع المرأة في منح جنسيتها لأطفالها المولودين خارج البلاد على قدم المساواة مع الرجل. ومع ذلك، حقق دستور عام 2005 تقدماً إيجابياً نحو المساواة بين الجنسين من خلال النص على إمكانية اكتساب الجنسية بالنسب للأطفال المولودين داخل العراق من أم عراقية أو أب عراقي.

تشرح نوال ما يعنيه هذا التغيير في القانون بالنسبة لأطفالها:

"أنا مواطنة عراقية، متزوجة من ناصر، إيراني الجنسية. أقوم حاليًا باتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لتمكين أبنائي من الحصول على الجنسية العراقية والتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها أقرانهم، بما في ذلك حقهم في امتلاك الوثائق وجواز السفر وحق التصويت. كل هذه الامتيازات لم تكن متاحة في ظل القانون السابق، حيث كانت المرأة العراقية ممنوعة من نقل جنسيتها إلى أبنائها."

تعطيل التنمية الشخصية والوطنية

دراسة حالة: نيبال

بموجب قانون الجنسية في نيبال لعام 2006، تُحرم المرأة من الحق في منح الجنسية لأولادها من النسب بشكل مستقل، على عكس الرجل النيبالي. كما تفتقر النساء أيضاً إلى الحق في منح الجنسية للأزواج الأجانب، وهو حق مخصص للرجال.

ويتضمن القانون النيبالي بعض الضمانات ضد انعدام الجنسية، والتي إذا تم تطبيقها ستسمح للأمهات العازبات بنقل جنسيتهن إلى أطفالهن. ومع ذلك، وبسبب المواقف الأبوية السائدة، لا يتم تنفيذ هذه الضمانات في كثير من الأحيان. والواقع أنه على الرغم من الأحكام القانونية التي تنص على عكس ذلك، ترفض السلطات في كثير من الأحيان تسجيل ولادات الأطفال ما لم يكن الأب موجوداً أيضاً

وُلدت سيواني، وهي امرأة تبلغ من العمر 20 عامًا، وشقيقها الأصغر في نيبال لأبوين نيباليين. وقد هجرهما والدهما، الذي كان عنيفاً ومسيئاً لوالدتهما، عندما كانت سيواني طفلة صغيرة.

ولم يتمكنا قط من العثور على أي وثائق زواج أو ولادة. عندما حاولت والدة سيواني تقديم طلب للحصول على الجنسية لسيواني، قال لها الضابط: "كان عليك التفكير في الأمر قبل أن تنامي مع شريكك"

حتى اليوم ليس لدي أي هوية. [الهوية هي] جنسيتي. في الواقع، هويتي هي الشيء الذي سأحققه، ولكن في غياب الجنسية لا يمكنني تحقيق أي شيء." قالت سيواني

ISTANA KEHAKIMAN
TEMPAT LARANGAN
DILARANG MASUK JIKA TIADA KEBENARAN
#SayaJUGAanakMalaysia
MALAYSIA
SayaJugaAnakMalaysia
You deny my child citizenship because he was not born on Malaysian soil. But he was born from the
BORN TO A MALAYSIAN MOTHER BUT NOT MALAYSIAN?
#sayaJUGAanakMalaysia
DILAHIRKAN DARI RAH
IBU WARGANEGARA
NAMUN DINAFIKAN
STATUS ANAK MALAYS
ADAKAH IBU & BAPA MEMPUNYAI TARAF KERAKYATAN MALAYSIA YANG BERBEZA?
#sayaJUGAanakMalaysia

انتهاك واسع النطاق لحقوق الإنسان

الأثر المتعلق بالزواج

- قد لا يتمكن من أصبحوا عديمي الجنسية من الزواج بسبب وضعهم المهمش في البلد.
- وقد تقع النساء في فخ الزواج التعسفي، حيث أن السبيل الوحيد لحصول أطفالهن على الجنسية هو من خلال الزوج.
- عندما لا تستطيع المرأة نقل جنسيتها إلى زوجها، قد يضطر الزوج الأجنبي إلى العيش بعيداً عن أطفالهما بسبب التحديات في الحصول على الإقامة وتصاريح العمل.

التحديات التي تواجه الوصول إلى العدالة والحماية والتمتع بحرية التنقل

- من أشد عواقب التمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية هو انعدام الجنسية. عديم الجنسية هو "الشخص عديم الجنسية الذي 'لا تعتبره أي دولة مواطناً بموجب قوانينها". وفي حين أن لكل شخص الحق في الحصول على جنسية، إلا أن هناك أكثر من 15 مليون شخص عديم الجنسية في جميع أنحاء العالم، حُرموا من هذا الحق.
- كما يمكن أن يُحرم الأطفال المحرومون من الجنسية بسبب قوانين الجنسية التمييزية بين الجنسين من الحصول على وثائق مثل شهادات الميلاد والزواج ورخص القيادة.

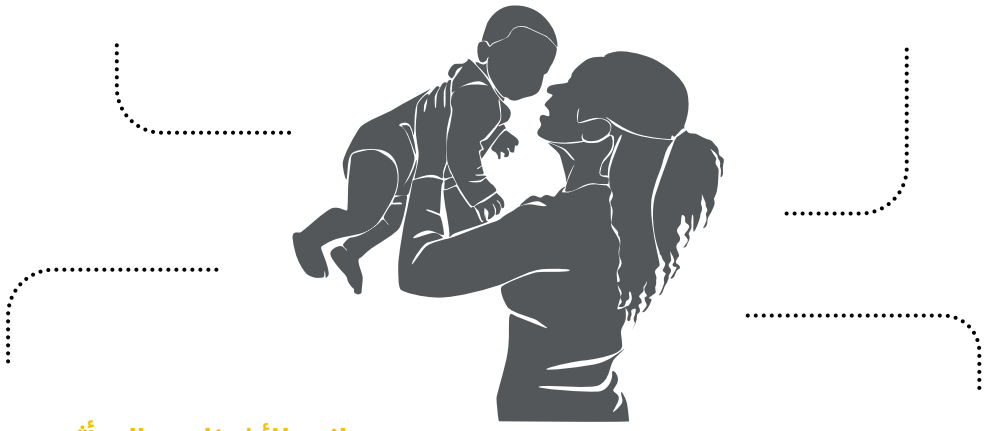

التمييز والإقصاء في جميع مجالات الحياة

- عادةً ما يواجه الأشخاص المتأثرون عقبات في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والتوظيف الرسمي. ويُحرمون من فرصة تحقيق كامل إمكاناتهم.
- غالباً ما يتعرض أولئك الذين يستطيعون تأمين عمل غير رسمي للاستغلال وسوء المعاملة من قبل أصحاب العمل. كما يمكن أن يصبحوا ضحايا للاتجار بالبشر وسوء المعاملة.

يعاني الأشخاص المتأثرون من المشاكل النفسية مثل القلق والاكتئاب والأرق

- يمكن أن يعاني الأطفال الذين لا يستطيعون الحصول على جنسية والديهم من العزلة الاجتماعية والتهميش. وعلى عكس أقرانهم، لا يمكن للكثيرين منهم أن يحلموا بمستقبل في الجامعة ويعلمون أنهم سيُستبعدون من العديد من المهن.
- وغالبًا ما يشعر المواطنون الذين لا يستطيعون الحصول على جنسيتهم بسبب التمييز بين الجنسين بالذنب أو الخجل، معتقدين خطأً أن معاناة أطفالهم هي خطأهم. وغالباً ما يكون أطفالهم الذين يفتقرون إلى الجنسية غير قادرين على وراثة ممتلكات العائلة.

تحقيق أهداف التنمية المستدامة

Credit

القضاء على التمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية ضروري لتحقيق

الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة ، الغاية 5.1

القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان

لن تتحقق المساواة بين الجنسين ما لم يتم القضاء على قوانين وسياسات الجنسية التمييزية بين الجنسين وتنفيذها. وتقر إزالة التمييز القائم على أساس الجنس من القانون بأن الرجال والنساء متساوون وينبغي معاملتهم على هذا الأساس.

الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة ، الغاية 10.3

ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه عدم المساواة في النتائج ... من خلال القضاء على القوانين والسياسات والممارسات التمييزية وتعزيز التشريعات والإجراءات المناسبة ...

عندما لا تستطيع النساء نقل جنسيتهن إلى أطفالهن، فإن أوجه عدم المساواة التي يعاني منها هؤلاء الأطفال تنتقل إلى الجيل التالي والجيل الذي يليه. فعدم توفر الفرص والتعليم والقدرة على العمل يتم توريثها وترسيخها في المجتمعات التي تقيم فيها تلك الأسر وأطفالها.

الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة ، الغاية 16.9

بحلول عام *2030*، توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد

لكي يتم تسجيل جميع المواليد، يجب منح المرأة الحق في نقل جنسيتها، ويجب القضاء على المواقف والممارسات التمييزية التي تمنع المرأة من تسجيل المواليد.

وفي العديد من البلدان، يعتبر تسجيل المواليد الخطوة الأولى التي يجب إتمامها من أجل الحصول على الجنسية. وفي البلدان التي تُحرم فيها المرأة من الحق المتساوي في نقل جنسيتها إلى أطفالها، يستحيل أحياناً تسجيل ولادة طفل دون حضور الأب أو إثبات جنسيته.

القضاء على التمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية سيساعد على تحقيق

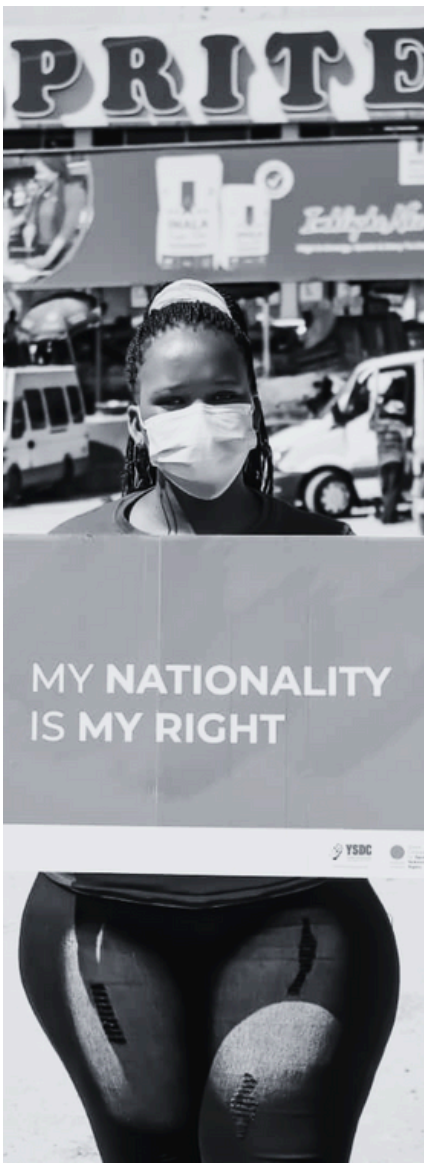

الهدف 1

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

بدون جنسية يكون من الصعب الحصول على عمل رسمي، مما يترك الأشخاص المتأثرين في أوضاع هشة وغير مستقرة. كما أن انعدام الجنسية مشكلة متوارثة بين الأجيال، مما يوقع أجيالاً من الأسر عديمة الجنسية في دائرة الفقر.

الهدف 2

القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية

إن الحياة بدون جنسية تعني العيش بدون إمكانية الوصول إلى المؤسسات المصرفية أو العمل الرسمي، وغالباً ما يكونون بدون الحق في امتلاك وزراعة أرضهم الخاصة. وغالباً ما يعيش هؤلاء الأشخاص من الفقر المدقع. ويمكن أن تكون القدرة على إعطاء الأولوية للطعام المغذي والكافي رفاهية بالنسبة للأسر عديمة الجنسية.

الهدف 3

ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الأعمار

يقتصر الحصول على الرعاية الصحية المجانية على المواطنين فقط في العديد من الدول التي توجد فيها قوانين تمييزية بين الجنسين. ونظراً لتكلفة الرعاية الصحية الخاصة الباهظة والصعوبات الاقتصادية التي يواجهها الأشخاص المتأثرون لا يستطيع الكثيرون الحصول على علاج لأمراض مثل سوء الصحة النفسية والاكتئاب والقلق والعزلة.

الهدف 4

ضمان التعليم الجيد الشامل والمنصف للجميع

قد يُطلب من الأطفال الذين لا يستطيعون الحصول على الجنسية تقديم الوثائق التي يفتقرون إليها أو قد يُجبرون على دفع رسوم أعلى للحصول على التعليم. وقد يُحرمون حتى من التعليم بشكل مباشر. إن الحصول على القروض الطلابية أو التعليم العالي المجاني مستحيل في الغالب بالنسبة للأطفال المحرومين من الجنسية.

الهدف 8

تعزيز النمو الاقتصادي وفرص العمل الكامل واللائق للجميع

غالبًا ما يكون أولئك الذين يفتقرون إلى الجنسية غير قادرين على الوصول إلى العمل الرسمي، ولا سيما في المهن أو الوظائف في الخدمة المدنية. ويتعرض أولئك الذين يحصلون على عمل غير رسمي لخطر الاستغلال في مكان العمل، وغالباً ما يكون وصولهم إلى العدالة والحماية بموجب القانون محدوداً.

الهدف 11

جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة ومرنة ومستدامة

بدون الحصول على عمل رسمي أو قروض مصرفية أو القدرة على توريث الممتلكات، سيواجه الأشخاص المتأثرون صعوبات كبيرة في الحصول على مسكن أو تحمل تكاليفه.

الواقع

في البلدان ذات العقلية الأبوية الراسخة، حتى عندما ينص القانون على تسجيل الأمهات العازبات لمواليد أطفالهن، قد تصر السلطات المحلية على حضور والد الطفل لتسجيل الولادة.

في البلدان التي يُعتبر فيها "الزنا" جريمة جنائية، تواجه الأمهات اللاتي ينجبن أطفالاً خارج إطار الزواج خياراً مستحيلاً:

1) إذا قامت الأم بتسجيل ولادة طفلها لضمان حصوله على هوية قانونية، فقد يؤدي ذلك إلى سجن الأم وفصلها عن الطفل.

2) يمكن أن تمتنع الأم عن تسجيل الولادة لحماية حريتها وحضانة طفلها، لكن الطفل سيواجه بعد ذلك حياة الإقصاء دون جنسية.

المساواة بين الجنسين هي السبيل الوحيد للمضي قدمًا

منذ عام **2003**، قامت **17** دولة بإصلاح قوانين الجنسية لديها لدعم حق المرأة في منح جنسيتها لأطفالها على قدم المساواة مع الرجل

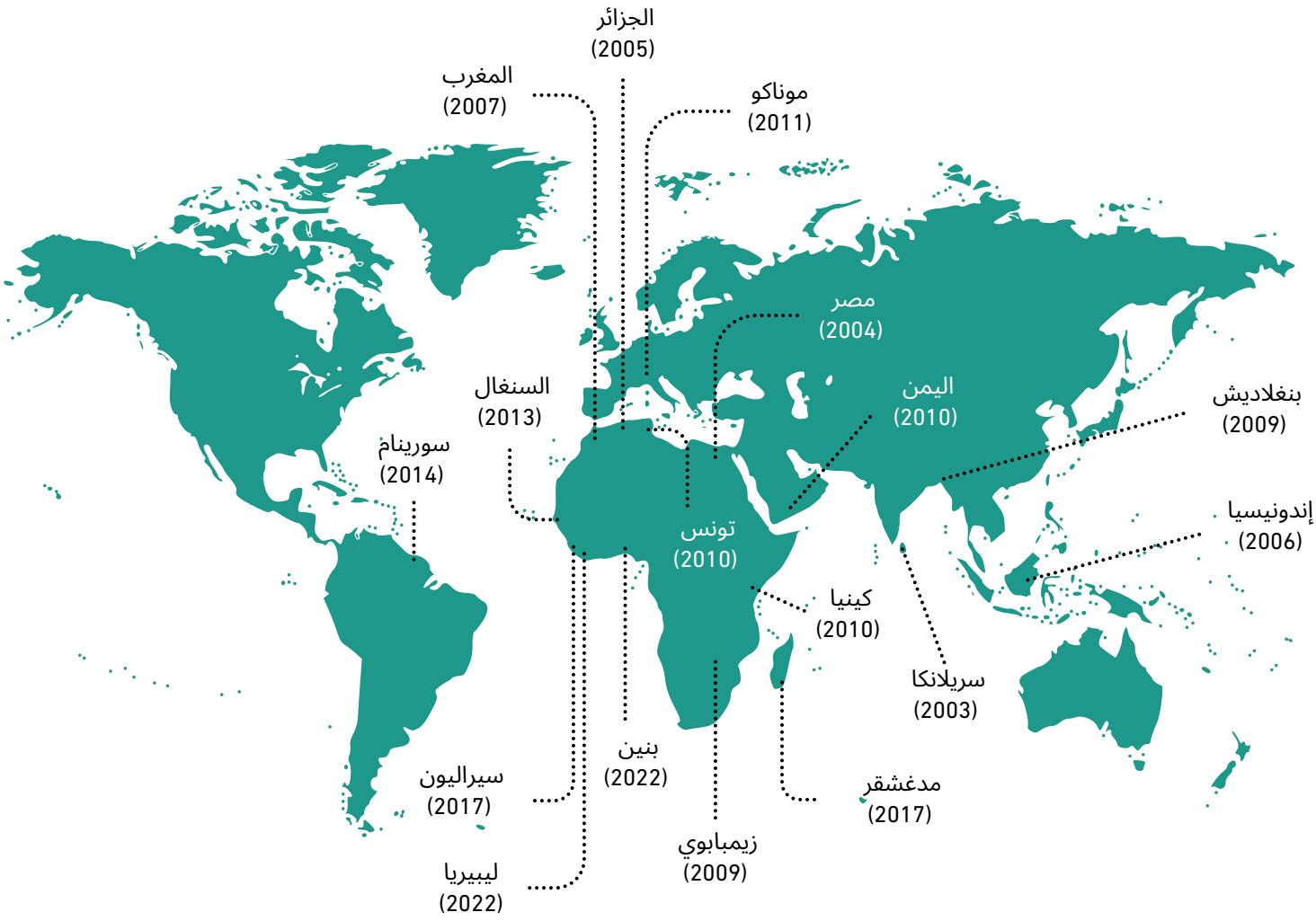

- تتخذ العديد من البلدان التي تحتفظ بقوانين الجنسية التمييزية بين الجنسين خطوات لسن إصلاحات لدعم المساواة.
- تدعو الأسر المتأثرة والمجتمع المدني والقيادات الدينية والسياسية في جميع أنحاء العالم إلى العمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في حقوق الجنسية.
- إن قوانين الجنسية التي تكرس الحقوق المتساوية للمواطنين، سواء أكانوا نساءً أم رجالاً، تفيد الوطن وتدعم مجتمعات أكثر استقراراً وأمناً وازدهاراً.

يجب منح النساء والرجال حقوقًا متساوية في الجنسية لدعم المساواة بين الجنسين، وبناء مجتمعات أقوى وأكثر ازدهارًا، وتعزيز الرفاهية والتنمية البشرية لكل إنسان.

Credit

الحملة العالميـــة
للمســـــاواة
في حقـــوق
الجنسية

Institute on
Statelessness and
Inclusion